

بسبب استمرارها في إنتاج النفط الصخري

«أويل برايس»: أميركا المتسبب الأكبر في أزمة الأسواق النفطية

محمود عيسى

قالت نشرة «أويل برايس» إن الولايات المتحدة تتحمل الجانب الأكبر من المسؤولية عن انهيار أسعار النفط منذ عام 2014، حيث إن شركات الحفر والتقيب عن النفط الصخري في الولايات المتحدة أدت إلى دخول عدة ملايين من براميل النفط الخام يوميا إلى سوق النفط العالمية في غضون سنوات قليلة فقط. وأضافت النشرة أنه حتى مع انهيار الأسعار منتصف 2014، وأصل منتجو النفط الصخري عملياتهم وجهودهم لتعزيز الإنتاج ما أدى إلى إضافة 900 ألف برميل يوميا خلال 2015.

العراق مسؤول أيضا

وبخلاف الولايات المتحدة، قالت النشرة إن العراق كان واحدا من دول قليلة أخرى سارت على هذا النهج خلال العام، حيث عزز إنتاجه بنحو 700 ألف برميل يوميا في السوق العالمية، وبذلك ارتفع الإنتاج العراقي من النفط إلى 4 ملايين برميل يوميا، وهو ما كان كافيا ليجعل العراق ثاني أكبر منتج للنفط بين أعضاء أوبك. وأوضحت النشرة أن ما تناقلته وسائل الإعلام عن تعمد منظمة أوبك شن حرب على النفط الصخري لم يعكس في حقيقة الأمر علم البيانات المتعلقة بالإنتاج، فقد ساهم العراق بما نسبته 75٪ من نمو الإنتاج الكلي للمنظمة خلال 2015، ويعود الفضل في ذلك الإنتاج إلى شركات النفط العالمية الخاصة التي دخلت في استثمارات في العراق خلال السنوات الماضية، وكان من النتائج الحتمية لذلك، انهيار أسعار النفط.

وأضافت النشرة أن نمو الإنتاج العراقي سيشهد تباطؤا في 2016، لأن انهيار الأسعار طال بشدة استثمارات في



إنتاج النفط الصخري من قبل الولايات المتحدة ساهم بشكل كبير في انخفاض النفط لأدنى مستوياته

الولايات المتحدة

أضفت 900 ألف برميل يوميا إلى السوق منذ منتصف 2014

وارن بافيت: تعاضم إنتاج الطاقة البديلة يسرق حصة من سوق الكهرباء التقليدية ويخفض أسعارها

إنتاج الهيدروكربون. تحذير بافيت

إنتاج الهيدروكربون. تحذير بافيت

من جانبه، حذر الملياردير وارن بافيت، من خلال نشرته السنوية إلى مساهميه من تنامي الخطر الذي يتهدد أنماط العمل في المرافق المختلفة جراء القوة التي تكتسبها الطاقة البديلة من الرياح والشمس، وقالت إن مصادر الطاقة المتجددة تضرب المرافق بشدة في العديد من الوجود، منها: أولا: تعاضم الطاقة الإنتاجية المتجددة يساعد على خفض سعر بيع الكهرباء بالجملة، وثانيا: أن تعاضم الإنتاج من الشمس والرياح يسرق حصة من سوق الكهرباء التقليدية التي تستخدم الفحم والغاز الطبيعي ومجمعات توليد الطاقة النووية.

وكتب بافيت لمساهميه «إن الائتمان أو الاعتماد الضريبي أو المساعدات التي تقدمها الحكومات لتطوير وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة قد يؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على مرافق الكهرباء التقليدية والشركات التي تتحمل تكاليف تشغيل الاستحواذ وتعزيز المصروفات الرأسمالية وإعادة تمويل جانب من الديون المستحقة عليها من عمليات الاقتراض التجارية، فضلا عن تمويل فرص استثمارية أخرى. وأشارت النشرة إلى أن شركة إيكسون موبيل مازالت تتمتع بتصنيف الائتماني عال من فئة AAA، وهو التصنيف الائتماني الأعلى الذي لا يتمتع به إلا عدد قليل من الشركات على وجه الأرض، الشركة النقد السائل الناجم عن عملية البيع في شراء أصول شركات نفطية أخرى في هذا المناخ الذي تتدنى فيه

أسعار الأصول نظرا لمعانة الشركات من نقص السيولة واضطرارها إلى تسريح آلاف العمال وإلولة الكثير منها إلى الإفلاس. كما سيصار إلى استخدام جانب من السيولة في تمويل رأس المال العامل لدى الشركة وتمويل عمليات الاستحواذ وتعزيز المصروفات الرأسمالية وإعادة تمويل جانب من الديون المستحقة عليها من عمليات الاقتراض التجارية، فضلا عن تمويل فرص استثمارية أخرى. وأشارت النشرة إلى أن شركة إيكسون موبيل مازالت تتمتع بتصنيف الائتماني عال من فئة AAA، وهو التصنيف الائتماني الأعلى الذي لا يتمتع به إلا عدد قليل من الشركات على وجه الأرض، الشركة النقد السائل الناجم عن عملية البيع في شراء أصول شركات نفطية أخرى في هذا المناخ الذي تتدنى فيه

الكويت ترفع سعر النفط لآسيا في أبريل وتقلص الفارق مع الخام السعودي

قدره 45 سنتا عن سعر الخام العربي المتوسط السعودي في أبريل ليقبل الفارق بين الخامين 20 سنتا عن مستواه في أكتوبر الماضي. وترتبط المعادلة السعرية للنفط الخام الكويتي عموما بسعر الخام العربي المتوسط الذي تنتجه السعودية. ورغم تقلص الفارق بين الخام الكويتي بأسعار أقل من الخامات المبعة في السوق الفورية والتي جرى بيعها هذا العام بفارق أعلى عن الخامات القياسية. وقال تاجر في سنغافورة: «أعتقد أنهم يتلقون طلبا جيدا على خامهم خصوصا في ظل العلاوات السعرية (الفورية) المرتفعة للخامات الأخرى». وإلى جانب الكويت رفعت إيران ثالث أكبر منتج في أوبك سعر خامها الخفيف أيضا في مقابل سعر الخام السعودي هذا الشهر. وغيرت الكويت أيضا طريقة تسعيرها لمبيعاتها النفطية إلى أوروبا في خطوة نادرة ترمي إلى تعزيز قدرة خامها على التنافس في ظل اشتداد المعركة بين أوبك والمنتجين المستقلين على جذب العملاء في المنطقة.

سنغافورة - رويترز: قلصت الكويت فارق خصم سعر شحناتها النفطية إلى آسيا عن سعر خام سعودي مماثل إلى أدنى مستوى له في 19 شهرا في علامة على أن الكويت - خامس أكبر منتج في أوبك - باتت أكثر ثقة في الاحتفاظ بحصتها السوقية. وبدأت الكويت في بيع خامها بخصم عن الخام السعودي أو آخر عام 2013 وبلغ سعر الخام أدنى مستوياته في أكثر من عشر سنوات في أكتوبر الماضي وسط تنافس على العملاء، ومنذ ذلك الحين تقلص الفارق بين الخام الكويتي والخام العربي المتوسط السعودي. وأعلنت الكويت في فبراير عن صفقة لتصدير 100 ألف برميل يوميا إلى آسيا. وقال مصدر مطلع أس إن الكويت رفعت سعر البيع الرسمي لشحناتها من النفط الخام إلى آسيا في أبريل ليصل إلى متوسط سعر خامي عمان وديبي مخصوما منه 2,85 دولار للبرميل وذلك بزيادة قدرها 5 سنتات عن الشهر السابق. وأظهرت بيانات تجارية أن ذلك يمثل خصما

«وكالة الطاقة»: هبوط أسعار النفط بلغ أدناه

للسوق أقل مما قاله الإيرانيون. ففي فبراير اعتقد أن الإنتاج (الإيراني) زاد 220 ألف برميل يوميا ويبدو في الوقت الحاضر أن عودة إيران ستكون تدريجية. وأشارت الوكالة إلى أنه نتيجة لهذه العوامل تراجمت المخزونات في الدول الصناعية الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمرة الأولى في عام رغم ارتفاع مخزون الخام في وحدات التخزين العائمة. غير أن وكالة الطاقة قالت إنها تتوقع نمو المخزونات العالمية للنفط الخام والمنتجات النفطية كثيرا في النصف الأول من 2016 في حدود 1,5 - 1,9 مليون برميل يوميا لكنه سيتباطأ إلى 0,2 مليون برميل يوميا فقط في النصف الثاني مقارنة مع 0,3 مليون برميل يوميا في النصف الأول من 2016. وقالت وكالة الطاقة التي تتخذ من باريس مقرا لها «توجد علامات واضحة على أن قوى السوق... تحقق نتائج إيجابية وأن المنتجين ذوي التكلفة العالية يخفضون الإنتاج». ونكرت أن إنتاج أوبك انخفض بواقع ألف برميل يوميا في فبراير بسبب تعطل الإنتاج في نيجيريا والعراق والإمارات العربية المتحدة. وتابعت «في الوقت نفسه كانت عودة إيران

للسوق أقل مما قاله الإيرانيون. ففي فبراير اعتقد أن الإنتاج (الإيراني) زاد 220 ألف برميل يوميا ويبدو في الوقت الحاضر أن عودة إيران ستكون تدريجية. وأشارت الوكالة إلى أنه نتيجة لهذه العوامل تراجمت المخزونات في الدول الصناعية الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمرة الأولى في عام رغم ارتفاع مخزون الخام في وحدات التخزين العائمة. غير أن وكالة الطاقة قالت إنها تتوقع نمو المخزونات العالمية للنفط الخام والمنتجات النفطية كثيرا في النصف الأول من 2016 في حدود 1,5 - 1,9 مليون برميل يوميا لكنه سيتباطأ إلى 0,2 مليون برميل يوميا فقط في النصف الثاني مقارنة مع 0,3 مليون برميل يوميا في النصف الأول من 2016. وقالت وكالة الطاقة التي تتخذ من باريس مقرا لها «توجد علامات واضحة على أن قوى السوق... تحقق نتائج إيجابية وأن المنتجين ذوي التكلفة العالية يخفضون الإنتاج». ونكرت أن إنتاج أوبك انخفض بواقع ألف برميل يوميا في فبراير بسبب تعطل الإنتاج في نيجيريا والعراق والإمارات العربية المتحدة. وتابعت «في الوقت نفسه كانت عودة إيران

السعودية الأولى عربيا والـ 17 عالميا بـ 323 طنا

الكويت السادسة عربيا واحتياطات الذهب عند 79 طنا

المصدر	حجم الطلب خلال الربع الرابع (بالطن)	معدل التغير السنوي	إجمالي حجم الطلب خلال العام (بالطن)
المجوهرات والحلي	671.4	- 1.0	2414.9
التكنولوجيا	84.5	- 7.0	330.7
الاستثمار	194.6	15.0	878.3
السيارات والعملات الذهبية	263.5	1.0	1011.7
صناديق الاستثمار	- 68.9	--	- 133.4
البنوك المركزية	167.2	25.0	588.4
الطلب العالمي	1117.7	4.0	4212.2
متوسط سعر الأوقية بالدولار	1106.5	- 8.0	1160.1

الترتيب عربياً	الدولة	حجم المخزون (بالطن)	النسبة من إجمالي الاحتياطات (%)	الترتيب عالمياً
01	السعودية	322.9	2	17
02	لبنان	286.8	20	19
03	الجزائر	173.6	4	25
04	ليبيا	116.6	5	31
05	العراق	89.8	5	37
06	الكويت	79.0	9	39

الترتيب	الدولة	حجم المخزون (بالطن)	النسبة من إجمالي الاحتياطات (%)
01	الولايات المتحدة	8133.5	72
02	ألمانيا	3381.0	66
03	صندوق النقد الدولي	2814.0	—
04	إيطاليا	2451.8	64
05	فرنسا	2435.6	60
06	الصين	1762.3	2
07	روسيا	1392.9	13
08	سويسرا	1040.0	6
09	اليابان	765.2	2
10	هولندا	612.5	55

أوضح تقرير «توجهات الذهب 2015» الصادر عن مجلس الذهب العالمي أن الطلب على المعدن الثمين حول العالم سجل استقراراً عند 4212 طناً خلال 2015، وذلك بعد التحسن الذي شهده في النصف الثاني من العام. وظلت المجوهرات والحلي الثمينة المصدر الأكبر للطلب على الذهب رغم تراجع إجمالي الطلب عليها نسبياً. وقال التقرير إن الطلب على الحلي الذهبية سجل أكبر ارتفاع له خلال 11 عاماً خلال النصف الثاني مدفوعاً بارتفاع الطلب الهندي بـ 6٪ إلى 173.1 طناً خلال الربع الأخير من العام.

ورصد التقرير توجهات الطلب الاستهلاكي على الذهب في عدد من الدول حول العالم، واستمرت الهند في قيادة الطلب الاستهلاكي على المعدن الأصفر رغم سن انخفاض الدخل في المناطق الريفية لتوفير احتياجات الاحتفالات والمناسبات السعيدة، فيما تركز الطلب الصيني على السبائك والعملات كوعاء لحماية الثروة في أوقات تراجع قيمة العملة المحلية. وأكد التقرير أن الكويت سجلت المرتبة السادسة عربياً بحجم الاحتياطي الذهبي والسذي بلغ 79 طناً، فيما حلت السعودية المرتبة الأولى عربياً والس 17 عالمياً من حيث حجم الاحتياطي الذهبي والذي بلغ 323 طناً حتى ديسمبر 2015.

وأشار التقرير إلى أن البنوك المركزية واصلت إقبالها على الذهب بهدف تنويع احتياطياتها، وبلغت مشترياتها السنوية 588.4 طناً في 2015 فيما يعد ثاني أكبر قيمة لها منذ المستوى القياسي الذي سجلته في عام 2103 بـ 625.5 طناً. كما سجل المركزي الروسي أكبر المشتريات للعام الثاني، وقفزت احتياطياته الذهبية بـ 185 طناً خلال الـ 11 شهراً الأولى، ويعاني الاقتصاد الروسي العقوبات وانخفاض النفط، مما زاد أهمية الذهب كإصول أكثر استقراراً لمواجهة المخاطر.

إعلان دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة بنك الكويت الدولي دعوة مساهميه الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية في تمام الساعة السادسة مساءً من يوم الأحد الموافق 2016/03/27، ويليه اجتماع الجمعية العامة غير العادية والمقرر عقدهما بمقر المركز الرئيسي للبنك القاعة المصرفية - الدور الأرضي - والكاثرن بالبرج الغربي - مجمع البنوك المشترك دروازة العبدالرزاق وذلك للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال التاليين:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مرافق حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه.
4. سماع تقرير بالخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على البنك خلال عام 2015.
5. اعتماد البيانات المالية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
6. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع (9%) من القيمة الاسمية للسهم (أي 9 فلس للسهم) وذلك بعد خصم أسهم الخزينة. على المساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
7. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع مكافأة خاصة للسيد رئيس مجلس الإدارة بمبلغ 100 ألف دينار كويتي، ومكافآت لسادة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 300 ألف دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
8. اعتماد توصية مجلس الإدارة بصرف أرباح للسيد رئيس مجلس الإدارة بقيمة 12 ألف دينار كويتي تصرف شهرياً من تاريخ الجمعية العمومية الحالية وحتى تاريخ الجمعية العمومية القادم، وذلك مقابل الأعمال التي سيقوم بها خلال العام القادم.
9. الموافقة على الترخيص للبنك بمخع عمليات تمويل والتعامل مع أعضاء مجلس الإدارة والاطراف ذات الصلة خلال السنة المالية 2016، وذلك وفقاً لسياسات والتنظيم المعمول بها في البنك وفي إطار التشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة.
10. تلاوة واعتماد تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة.
11. إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم من كل ما يتعلق بصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
12. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف في أسهم البنك بما لا يتجاوز 10% (عشرة بالمائة) من إجمالي عدد الأسهم مع سريان هذا التفويض لمدة ثمانية عشر شهراً، شريطة موافقة الجمعية العامة الغير عادية على تعديل المادة 16 من النظام الأساسي المتعلقة بهذا الخصوص.
13. الموافقة على استقطاع 10% لحساب الاحتياطي القانوني.
14. الموافقة على استقطاع 10% لحساب الاحتياطي الاختياري.
15. تعيين أو إعادة تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية التي تنتهي في 2016/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أعمالهما.
16. تعيين أو إعادة تعيين مرافق حسابات البنك للسنة المالية التي تنتهي في 2016/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أعمالهما.
17. انتخاب أو إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات - لمعضوية مجلس الإدارة - من عام 2016 إلى عام 2018.

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية

الموافقة على تعديل المادة 16 من النظام الأساسي،

المادة (16) النص قبل التعديل،

يجوز للشركة تمويل أنشطتها المصرفية وفقاً للصيغ الشرعية من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية داخل وخارج دولة الكويت، كما يجوز للشركة إصدار صكوك تمويل بكافة أنواعها لتمويل أنشطتها المصرفية وفقاً للقوانين والقرارات والتعليمات السارية ذات الصلة وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المادة (16) النص بعد التعديل،

يجوز للشركة تمويل أنشطتها المصرفية وفقاً للصيغ الشرعية من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية داخل وخارج دولة الكويت، ويجوز للشركة إصدار صكوك تمويل بكافة أنواعها لتمويل أنشطتها المصرفية وفقاً للقوانين والقرارات والتعليمات السارية ذات الصلة وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما يجوز للشركة شراء أو بيع أو التصرف بأسهمها (أسهم الخزينة) بقيمتها السوقية بما لا يتجاوز 10% من رأس المال المصدر والمدفوع، وذلك طبقاً للأحكام المقررة بموجب قانون الشركات واللوائح والتعليمات والجهات الرقابية.

ولا تدخل الأسهم المشتركة في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال. ويجوز لجميع المسائل الخاصة بحساب النصاب اللازم لصحة اجتماع الجمعية العامة والتصويت على القرارات بالجمعية العامة، على النحو الذي تنظمه هيئة أسواق المال.

هذا وبإل حال عدم توافق نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة هذا الاجتماع، سوف توجه الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر.

يرجى من السادة المساهمين أو وكلائهم مراجعة الشركة الكويتية للمقامسة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة شرق شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس، لاستلام مطابقة دعوة الحضور وجدولي أعمال الجمعية العامة العادية والغير العادية.

بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK
www.kib.com.kw | 1 866 866
ثقة ويسر
alDawliBank